SINAI Journal of Applied Sciences 11 (5) 2022 967-980

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg
SCREENED BY SINAI Journal of Applied Sciences
iThenticate Professional Plagiarism Prevention
Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527
ARU-EGYPT SJAS Trust Science | It Creates

# SUSTAINABLE DEVELOPMENT ACHIEVEMENT PROBLEM IN FRONT OF PRESERVING ENVIRONMENT: EGYPT'S VISION 2030

**Sharaf M.I.M Ghoneim[1]*; H.S. Gad[2]; R.I.M. Radwan[3] and M.M. Hassan[4]**

1. Dept. Admin., legal and Environ. Sci., Inst. Environ. Stud., Arish Univ., Egypt.
2. Fac. Law, Zagazig Univ., Egypt.
3. Dept. Econ. and Rural Dev., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.
4. Dept. Fam. and Childhood Inst. Manag., Fac. Home Econo, Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Article history:
Received: 04/07/2022
Revised: 22/09/2022
Accepted: 04/09/2022
Available online: 01/10/2022

Keywords:
Sustainable development,
environment,
Egypt vision 2030.

ABSTRACT

To achieve sustainable development, some measures must be taken, namely, issuing legislation or signing treaties and agreements related to the protection of the environment in order to achieve a balance between development requirements, as development is based on the exploitation of environmental resources and natural wealth in the environment, and this exploitation often leads to deterioration that affects the environment. These are resources and wealth. It was clear from Egypt's Vision for Sustainable Development 2030 that it aims to identify mechanisms to encourage investment in natural resources and ecosystems with the aim of supporting the economy and providing new job opportunities, and then this strategic vision identifies ways to achieve a comprehensive economic renaissance without prejudice to the rights of future generations to natural resources and a clean environment. The strategic vision addresses the most important priority issues until 2030 and how to deal with them, and in light of Egypt's leading role regionally and internationally, the strategic vision gives utmost importance in emphasizing Egypt's role and position on environmental issues at the international level. In 2015, which considers the environment as one of the dimensions of sustainable development, as well as identifying a set of issues that are addressed through the thirteenth, fourteenth and fifteenth goals, which relate to addressing climate change and its effects, conserving the oceans, seas and marine resources, protecting and promoting terrestrial ecosystems and their restoration sustainable, protecting biodiversity.

## المقدمة والمشكلة البحثية

إن البيئة تراث مشترك للإنسانية لذلك يجب حمايتها والمحافظة عليها، خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي وما ترتب علية من إخلال بالتوازن البيئي وتسعي كل الدول في اتخاذ الإجراءات التي تحافظ على عدم استنزاف الموارد الطبيعية الموجودة بالبيئة لتحقيق الاستدامة في هذه الموارد للأجيال القادمة **(محب الدين، 1990)**.

أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها من خطر التلوث يشغل اهتمام المجتمع، ويأتي ذلك الاهتمام متواكبة مع الظروف المجتمعية الراهنة وبعد أن بات الإنسان في ظل الثورة الصناعية والتكنولوجية الهائلة، يعاني كثيرا من أخطار التلوث التي تحيط به والتي أصبحت أشبه بكابوس قوي ومدمر لكل مناحي الحياة، وكان من النتائج السلبية للثورة الصناعية التلوث البيئي والخلل في التوازن البيئي الذي صاحب ذلك التقدم والتوسع.

وتقوم الدول لتحقيق التنمية المستدامة بإصدار التشريعات أو التوقيع علي المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة وذلك من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخري، حيث أن التنمية تقوم علي استغلال الموارد البيئية والثروات الطبيعية الموجودة في البيئة ويؤدي هذا الاستغلال في أغلب الأحيان الي تدهور يصيب هذه الموارد والثروات، وبخاصة إذا لم تراعي ضوابط الاستغلال العقلاني لهذه الموارد القائم علي النشاط الوقائي وإدماج البعد البيئي ضمن إستراتيجيات التنمية وأيضا مبدأ الملوث الدافع والمشاركة في الإدارة البيئية **(هلال، 2005)**.

* Corresponding author: E-mail address:
https://doi.org/10.21608/SINJAS.2022.148312.1124
© 2022 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved..

**المشكلة البحثية**

بناءا على ما تم عرضه في التمهيد السابق فقد أمكن بلورة مشكلة الدراسة في كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة وكيفية المحافظة على البيئة وفقاً لرؤية مصر (2030).

**أهداف الدراسة**

بناءاً على مشكلة الدراسة التي تم عرضها فقد تحددت أهداف الدراسة في الآتي:

- التعرف على التأثير المتبادل بين التنمية المستدامة والبيئة.
- التعرف على الآليات القانونية والوسائل الممكنة لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة والاستغلال العقلاني للثروات البيئية والحفاظ عليها للأجيال المستقبلية من جهة أخرى.
- التعرف على تحول مفهوم التنمية المستدامة إلى خطط تنفيذية ومشاريع تنموية (**رؤية مصر، 2030**).

**أهمية الدراسة**

تبرز أهمية موضوع تحقيق التنمية المستدامة في البيئة كونها تشكل خزان الموارد البيئية والثروات الطبيعية التي تستند عليها التنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية، وفي المقابل تشكل التنمية تحدي لمختلف العناصر البيئية من مياه وهواء وتربة وتنوع بيولوجي، لما قد تسببه التنمية من تدهور لهذه العناصر، الأمر الذي يجعل من مسألة معرفة الإطار القانوني المنظم للآليات المتعلقة بضمان حماية البيئة في مواجهة التنمية أمر في غاية الأهمية.

**منهج الدراسة**

للإجابة على مشكلة الدراسة سنعمد بالأساس إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي الذي يبرز من خلال المفاهيم ذات الصلة بالموضوع البحث.

## النتائج والمناقشة

الحد من التهديدات التي تتعرض لها البيئة لضمان حمايتها وتحقيق تنميتها المستدامة وذلك من خلال دمج البعد البيئي في عمليات التنمية ومحاولة التوفيق بين حماية البيئة وتحقيق التنمية.

**مفهوم التنمية المستدامة**

يعود مصطلح الاستدامة إلى زمن بعيد حيث ترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فمديرو مصائد الأسماك على سبيل المثال، استخدموا هذا المصطلح منذ فترة طويلة مثل مفهوم "أقصى غلة مستدامة" للإشارة إلى الحد الأقصى الممكن لصيد الأسماك كل عام بما يحقق استمرار نفس صيد عدد الأسماك في السنة ومن ثم استقرار الغلة. كما استخدمت الكلمة في الغابات الألمانية كالأساس لمنظور طويل الأجل نسبيا لإدارة الغابات (**عبد الغنى، 2020**).

إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المتخلفة، حيث كان الاهتمام مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة للوصول إلى مستوى الدول الصناعية (**كمال، 2014**).

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى بزوغ مفهوم التنمية المستدامة، وهي تنمية قابلة للاستمرار، وترجع الإرهاصات الأولى لتبني مفهوم التنمية المستدامة إلى عام 1950، من خلال التقرير الذي أعده الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،1989**) بشأن حالة البيئة العالمية.

ولقد تعددت واختلفت التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة منذ ظهور هذا المفهوم، حيث تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وكذا الباحثين والمؤسسات العلمية.

يعد التعريف الذي وضعته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لجنة برونتلاند من أوسع التعاريف بشأن التنمية المستدامة، حيث عرفت على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وباستقراء هذا التعريف نجد أنه اعتمد على عنصر المساواة والعدالة ما بين الأجيال كأساس لمفهوم التنمية المستدامة.

إضافة إلى هذه التعاريف، أخذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية على عاتقه مسألة وضع تعريف واضح وشامل للتنمية المستدامة، وبالفعل تمكن من ذلك عام 1992 من خلال تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية، الذي جاء فيه أن التنمية المستدامة هي عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا، وإيكولوجيا مستديمة (**كمال، 2014**).

وهناك شرطين أساسيين لمفهوم التنمية المستدامة لابد من توافرها، وهما (**الزيني، 2017**):

- تشترط التنمية المستدامة صراحة وإلزام ديمومة العملية التنموية وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالاً بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.
- وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد الأساسية، وكذلك البعد السياسي وهو ما يعمق مفهوم التنمية المستدامة لتتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومما سبق، يتضح أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أفراد المجتمع على الوفاء باحتياجاتها، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل، فهي بذلك تعد تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعني بتحسين نوعية الحياة وحماية النظام الحيوي الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة.

استناداً إلى التعاريف السابقة الذكر، يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية **(عبدالغني، 2013)**:

**اقتصادياً**

تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

**اجتماعياً**

فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

**بيئياً**

فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية.

**تكنولوجياً**

نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

**ختاماً**

يمكن الاشارة إلى أنه اتبعت معظم الدول مجموعة مختلفة من المناهج لتصميم مفهوم التنمية المستدامة وصياغة إطار عام لها، سواء من خلال النص على مصطلح التنمية المستدامة في صلب دساتيرها الوطنية أو التأكيد عليها من خلال تضمينها في صلب قوانين حماية البيئة، وهذا ما أخذ به المشرع المصري.

**المبادئ العامة البيئية الموجهة للتنمية المستدامة**

ليس هناك تحديد وحصر لهذه المبادئ التي تستخدم في تحقيق التنمية المستدامة، وتقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة وحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم.

وسوف نستعرض أهم هذه المبادئ على النحو التالي:

**الحيطة والوقاية**

**مبدأ الحيطة**

نظمت مؤتمرات عديدة منذ2004 حول ما إذا كان مبدأ الحيطة متطلب من متطلبات التنمية المستدامة، وهو مبدأ أسيئ فهمه، شرحه، واستعماله، أشير إليه ككابح للتنمية ومعرقل لها ويعتبر من أكثر المبادئ المنظمة حول التنمية المستدامة نقاشا بالرغم من أنه اليوم مطبق باعتدال من طرف القضاء **(بيزات، 2016)**.

ويطبق مبدأ الحيطة عند غياب الدليل العلمي حول أضرار خطيرة على البيئة غير قابلة للتعويض، ولا يجب ان يكون غياب اليقين العلمي ذريعة لتأخير تبنيْ تدابير تمنع هذه الأضرار، (فالسلطات في الدول والمقررين) لا يجب عليهم الانتظار حتى يصبح التهديد والخطر ثابت، معروفا ومؤكدا لتقييم هذا الخطر واحتماله.

هذا المبدأ منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان (ريو) حول البيئة والتنمية، وهو بذلك يعطي معنى أوليا للمبدأ على أنه لا يحتاج إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة **(يوسف، 2007)**. وهذا المبدأ يوجب الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها. فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يُستعصى على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر والفكرة العامة لهذا المبدأ، هو أنه: يجب اتخاذ تدابير عندما يكون هناك سبب كاف للاعتقاد بأن أي نشاط أو منتج قد يسبب أضرار جسيمة، والتي لا رجعة فيها على الصحة أو البيئة، قد تكون هذه التدابير لخفض أو وقف النشاط أو لمنع المنتج، من دون الحاجة إلى البحث عن دليل قاطع ورسمي إلى وجود علاقة سببية بين النشاط أو المنتج، والعواقب الوخيمة.

وبالرغم من الاتهامات الكثيرة لمبدا الحيطة بأنه معيق للتنمية ومعرقل للنشاط الاقتصادي فهو عنصر أساسي من عناصرها التي تتفاعل معها، ويسعى إلى التوفيق بين تنمية الإنسان والانشغال المتمثل في المستقبل والأجيال المستقبلية فبفضل الصفة التنبؤية التي يملكها فهو يشجع تطوير المعارف العلمية لرفع عدم اليقين واستنكار فكرة الحظر صفر، وهو بذلك يرمي إلى إيجاد نماذج للتنمية بضمان حماية الموارد الطبيعية تجاه الأجيال المستقبلية او على الأقل تجنيب الدولة الخسائر الاقتصادية الكبيرة في المستقبل ومدي تأثير ذلك على التنمية بواسطة التدابير التي يمكن اتخاذها باسم الحيطة لمنع وقوع أضرار بيئية غير معروفة ومن اجل تطبيق مقترب الحيطة في القرارات التجارية يذكر البعض عدة معايير يجب أن توجه متخذي القرار لتجعل من الحيطة عقلانية، وتجعل

عملية صياغتهم للقرارات التجارية شفافة، لأنها تعمل على تخفيض عدم اليقين و تقديم العدالة في التجارة وقرارات التنمية الأخرى **(بيزات، 2016)**.

**مبدأ الوقاية**

هو مبدأ يلزم الدول بإجراء دراسات حول تقييم الأثر البيئي لأي مشروع قبل التصريح بإنشائه، وكذلك حول الآثار البيئية الجديدة للمشروعات القائمة بالفعل ويجب أن تتخذ جميع التدابير والإجراءات الضرورية لتخفيف احتمال وقوع ضرر ونتائجه ففي مجال البيئة والصحة غالبا تكلفة الوقاية من الأضرار تكلفة اقل من إصلاحها (الوقاية خير من العلاج)، حيث يلزم كل شخص، مثلما يحدده القانون، بمنع التهديدات التي يمكن أن تمس بالبيئة او يحتمل أن تمس بها، بوضع حد للنتائج فهذا المبدأ يهدف ببساطة إلى الغاء أثر الملوث من مصدره، وبالتالي المخاطر المرتبطة به **(يوسف، 2007)**.

ويجب أن نميز بين مبدأي الحيطة والوقاية فهما يشتركان في العمل على منع وقوع الأضرار البيئية، لذلك كثيرا ما يحدث لبس وتداخل في الإجراءات التي تتخذ استنادا إلى اي منهما فالضرر الذي يهدف مبدأ الحيطة الى الحيلولة دون وقوته يستعصي تأكيد وقوعه على المعرفة العلمية المتاحة أو تحديد أثاره ونتائجه على البيئة إذا وقع، أي عدم يقين علمي بماهية هذا الضرر مخاطرة غير مؤكدة علمياً، ولكن مع إمكانية تأكيدها، بينما في الوقاية يكون هناك يقين علمي فيها يتعلق بطبيعة وآثار الضرر الذي يمكن أن يحدث وكذلك حتمية وقوعها، أي لا يكون عدم اليقين حول الخطر في حد ذاته بدل حول وقوعه ومحاولة التقليل من احتمال وقوع وأثره **(موسشيت ، 2000)**.

وهكذا بدو واضحا أن مبدأ الوقاية يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ التنمية المستدامة حيث يعتبر أحد آلياتها الهامة الهادفة إلى إدماج مسألة حماية البيئة في عملية التنمية الاقتصادية بهدف منع وقوع الأضرار البيئية المعروفة والأخطار الثابتة.

**مبدا الملوث الدافع**

تم النص على هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنموية قائمة على أساس هذا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة، جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث **(بيزات، 2016)**. ونصت عليه القوانين الداخلية منها القوانين المصرية، حيث أقره المشرع المصري، وتم تطبيقه وتكريسه من خلال العديد من القوانين المالية.

يتسم هذا المبدأ بالمرونة ويمكن إنفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية **(هياجنة، 2002)**. وذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث، ووضع قواعد فعّالة للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية تلائم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به. وإدارياً من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية وخبرات تقنية.

وما يُعاب على هذه المبدأ هو أنه مقبول في المسائل القابلة للترميم والإصلاح وإعادة الأمور إلى الحالة التي كانت عليه، ومرفوض تماماً، حيث لا يمكن ذلك إذا كان الدمار المنتظر أكثر من منفعته لشخص أو مجموعة أشخاص. ومن جهة أخرى فقد وُجد هذا المبدأ طريقه إلى التطبيقات القضائية، ففي حكمه الصادر بتاريخ 23 سبتمبر، أمر القاضي الهولندي تمسكه بمبدأ الملوث الدافع في قضية بين فرنسا وهولندا، حيث تتلخص وقائع هذه القضية في أن شركة فرنسية تدير بعض المناجم في مقاطعة ألساس بفرنسا، وتقوم بإفراغ نفاياتها من الأملاح السامة في نهر الراين، مما أدى إلى تلوث النهر عبر الحدود بين فرنسا وهولندا، وتأثر مستخدمي النهر في هولندا، ومن أهم ما جاء في الحكم: (أنه على الرغم من أن الشركة الفرنسية لها الحق من حيث المبدأ في استخدام نهر الراين، إلا إنها وفي ضوء حجم النفايات المفرغة، ملزمة بتقديم العناية الواجبة لمنع التلوث أو تقليل مخاطرة على البيئة، وأقرت بدفع تعويض عن الأضرار الناتجة وفقاً لمبدأ (الملوث الدافع) **(الحاق، 1978)**.

ونستنتج من ذلك بأن المقصود من هذا المبدأ أن يتحمل القائم بالنشاط الذي يسبب ضرراً للبيئة إصلاح هذا الضرر، أو يتحمل الملوث التكاليف المتعلقة بالتدابير التي تتخذها السلطة العامة حتى تكون البيئة في حالة مقبولة سواء التكاليف المتعلقة بحمايتها (الوقاية) أو تخفيف التلوث التي تسبب فيه.

**مبدأ المشاركة في القرارات والوصول إلى المعلومة**

هذا المبدأ يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلامة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصاً في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، ويعني أنها تنمية من أسفل التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية **(غنيم، د.ت)**.

**مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد**

وذلك برفع مستويات المعيشة، يعني التزام صانعي السياسات باستخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية، كالأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد، أي استخداما كفؤا للموارد الطبيعية المتاحة **(الحاق، 1978)**.

**مبدأ المرونة**

معناه قدرة النظام على التكيف والمحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، لأنه إذا ما خسرت هذه النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى **(موقع وزارة شئون البيئة)**.

**مبدأ العدالة:**

في هذا المبدأ تشير العدالة إلى انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية التي ينجم عنها عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقرا. لذا، فإن التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات، لأنه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم **(بيزات، 2016)**.

**مبدأ الإدماج**

ظهر هذا المبدأ ضمن الفصل الثالث من جدول أعمال القرن الـ21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند وضع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفؤ للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات. حيث أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، يعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة، وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلاً عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة **(رشيد، 2006)**.

والخلاصة أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، حيث تسعى معظم الدول إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، عن طريق الاستشراف والرشاد في التفكير واختيار الحلول، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصراً فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

**أبعاد التنمية المستدامة**

إن التنمية المستدامة ترتكز على مجموعة من الأبعاد المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة فيها بينها، حيث تحقق التنمية المستدامة بتوافق ثلاث أبعاد رئيسية وهي: الاقتصاد، المجتمع والبيئة.

**البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول انعكاس الاقتصاد على البيئة وتهدف التنمية المستدامة إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلاً عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية تدهوراً كبيراً في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها، مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها. وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الزراعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها، وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة **(عبدالغني، 2013)**.

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي، وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة، فضلاً عن ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وكذلك عقلنه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية **(فوسلير وجيمس، 2001)**.

بناء على ما سبق، يتبين أنه يجب أن تراعي القرارات الاقتصادية القضايا البيئية والاجتماعية، حيث أن التنمية الاقتصادية القائمة على حساب هذه القضايا، أصبحت غير مقبولة وخصوصا وأنها لا تفي بالحاجيات الأساسية لاسيما تلك المتعلقة بالأجيال المقبلة، وعليه فإن تطبيق نظام اقتصادي مستدام يسمح بإنتاج سلع وتقديم خدمات لتحقيق الرفاهية الإنسانية بشكل مستمر، وهذا يفرض تغيير جذري في أنماط الانتاج والاستهلاك على حد سواء بغية الحد من تدهور الموارد الطبيعية، وكذا البحث عن أساليب ذات فعالية لتلبية الحاجات الاقتصادية دون إلحاق أضرار بالبيئة **(جيلالي وفتيحة، 2017)**.

**البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة**

إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لا يقل أهمية عن البعد الاقتصادي، فهذا البعد يعطي المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة من حيث كونها تتمحور حول خدمة الإنسان

أساسا، ولقد عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1956 التنمية الاجتماعية بأنها "هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي، وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين أحدهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة في سبيل تحسين مستوى معيشتهم، وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل كل هذه العناصر أكثر فعالية" **(كمال، 2014)**.

من هذا المنطلق، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه، ويتحقق ذلك من خلال توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل اللائق لقدرات الإنسان، إلى جانب الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص. لقد تطرق تقرير برونتلاند لسنة 1987، بشكل مفصل للعدالة الاجتماعية في العالم، حيث أكد على ضرورة العمل على تحقيق التنمية العادلة والحد من اللامساواة الاجتماعية، الأمر الذي دفع بدول العالم في مطلع الألفية إلى المطالبة بتحرير البشر على اختلاف أصنافهم من أوضاع الفقر المدقع والالتزام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتخفيض نسبة الوفيات وتوفير التعليم للجميع دون استثناء **(بن عمر، 2015)**، تجدر الإشارة هنا، إلى أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يشوبه بعض اللبس والغموض، وذلك نتيجة تضييقه وحصره في مسالة محاربة الفقر في معظم الأحيان، إذ أنه كلما تم التطرق للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بدأ ذكر حالة الفقر التي تجتاح مختلف دول العالم من حيث طرق مكافحة هذه الظاهرة والتنبؤات الخاصة بها، لذلك وجب البحث عن الشروط التي تجعل من التنمية تنمية مستدامة اجتماعيا، أي لا ينبغي حصر البعد الاجتماعي في محاربة الفقر فقط.

بهذا يمكن القول أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على الإنسان، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع، وكذا ضمان الديمقراطية وهذا عن طريق مشاركة الشعوب في عملية اتخاذ القرار.

**البعد البيئي للتنمية المستدامة**

إن التنمية المستدامة تقوم على أساس المحافظة على النظم البيئية وحمايتها من المخاطر التي تهددها، إلى جانب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، لهذا نجد أن البعد البيئي للتنمية المستدامة يقوم على مراعاة الحدود البيئية، إذ انه لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاهلها وتجاوزها من خلال الاستهلاك والاستنزاف **(جميل، 1997)**.

ويتبين من ذلك أن البعد البيئي للتنمية المستدامة، يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال اللاعقلاني لهذه الموارد لاسيما غير المستجدة منها، وكذا المحافظة على التنوع البيولوجي واستعمال التكنولوجيات النظيفة بيئياً **(مليكة، 2018)**.

خلاصة القول: البعد البيئي للتنمية المستدامة لا يقصد به المحافظة على النظم البيئية بشكل شامل ومطلق، من خلال وقف عجلة التنمية، وإنما يتمحور حول المحافظة على قدر هذه النظم على التجدد والتكيف، بما يكفل حقوق جميع الأجيال الحاضرة والمقبلة، حيث يعد البعد البيني العمود الفقري للتنمية المستدامة، إذ يعد هذا البعد أحد المفاتيح لإعادة توطيد العلاقة بين الإنسان ومحيطه بما يحقق التنمية المستدامة وبذلك نجد أن التنمية المستدامة تشمل جميع الأبعاد الثلاث سالفة الذكر، ولا يمكن تحققها دون توافر هذه الأبعاد مجتمعة فهي كل متكامل، فالتنمية المستدامة تتناول قضايا الرفاهية النوعية وجودة البيئة، إلى جانب العدالة الاجتماعية

**أهداف التنمية المستدامة 2030 (موقع www.Unicef.org)**

بعد مرور حوالي 15 عاماً على الاتفاق على الأهداف الإنمائية، للألفية، والتي وفرت إطاراً هاماً للتنمية المستدامة، وأحرزت من خلالها تقدم كبير في عدد من جوانبها، على الرغم من أن وتيرة التقدم كانت متفاوتة ولا سيما في أفريقيا والدول الأقل نمو والبلدان النامية، وتعد بعض تلك الأهداف بعيدا عن المسار الصحيح، كانت الرغبة في استكمال ما تحقق من أهداف الإنمائية للألفية، من خلال تزويد الدول الأقل نمواً والدول التي تواجه أوضاعاً خاصة بمزيد من المساعدات، بخاصة تلك التي تركز على أمور محددة وتتخذ الأهداف الإنمائية للألفية منطلقاً لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاء من هذا المنطلق وفي نقلة نوعية اعلن بان كي مون الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن "تعتبر سنة 2015 سنة مفصلية، ففيها سننهي الأهداف الإنمائية للألفية، وفيها نعمل على صياغة رؤية شجاعة للتنمية المستدامة، وهي رؤية تشمل مجموعة من أهداف التنمية المستدامة".

وفي يونيو عام 2015 عقد أول اجتماع لفريق الخبراء المشترك في الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لتبدأ عملها في تطوير مقترح الإطار عالمي لأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام 2015، وكان من مهامها اتخاذ القرارات بشأن كيف ستقوم بعملها؟ وذلك بناء على متطلبات سير العمل للحكومات لما بعد عام 2015، والتوجيهات التي تلقتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC)، والعمل الذي تم بالفعل.

وفي احتفال منظمة الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، انطلقت خطة التنمية المستدامة 2030 تحت عنوان تحويل عالمنا (Transforming our World) لتقدم الأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة، ففي الفترة من 20 إلى 27 سبتمبر 2015، بمدينة نيويورك أجتمع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، الاعتماد اول خطة التنمية المستدامة لكوكب الأرض، وبدعم قوي غير مسبوق من كل دول العالم، مكتسبة قوة دفع من النجاح الذي تحقق في تنفيذ خطة الألفية الإنمائية خلال الخمس عشر سنة الماضية، حيث تهدف إلى استكمال طريق التحفيز نحو التنمية المستدامة (بعد خطة الألفية الإنمائية) لخمسة عشر عام أخرى تالية بإعلان أهداف التنمية المستدامة 2030.

حيث تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار وإلى تعزيز السلام العالمي والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، حيث أعتبر أكبر تحدي يواجه العالم والشرط الرئيسي والأهم لتحقيق التنمية. والجدير بالذكر أن هذه الخطة أولت عناية فائقة بأهمية الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وتكاملها لضمان تحقيق الغرض منها وهو تحسن حياة الجميع وتحول العالم إلى الأفضل. كما تناولت الخطة الأبعاد الجوهرية التي انشات من أجلها والتي يمكن ايجازها في **(United Nations ; 2015):**

**الناس**

من خلال القضاء على الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أنه يمكن لجميع البشر تفعيل طاقتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.

**الكوكب**

من خلال حماية كوكب الأرض من التدهور بطرق تكفل الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد كوكب الأرض الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن حماية تغير المناخ، حتى يمكن دعم احتياجات الأجيال الحالية والقادمة.

**الازدهار**

من خلال ضرورة أن يتمتع جميع الناس على الكوكب بحياة يعمها الرخاء تلبي طموحاتهم وتكفل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة.

**السلام**

من خلال تشجيع قيام مجتمعات يعمها السلام والعدل تتسع لجميع البشر وتكوين مجتمعات تخلو من الخوف والفزع ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة.

**الشراكة**

من خلال حشد الوسائل الضرورية لتنفيذ الخطة وأهمها تنشيط التجارة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز روح التضامن الدولي، مع التركيز على احتياجات المناطق الأكثر فقرا وضعفا، وبمشاركة الجميع خطة التنمية المستدامة 2030 والتي انطلقت تحت شعار تحويل عالمنا (Transforming our world) خطة فريدة من حيث النطاق والأهمية، حيث تبثق أهدافها من الأهداف الأساسية لإنشاء الأمم المتحدة، وقد حظيت بقبول جميع الدول وتسري على الجميع، وتراعي الاختلافات والقدرات المتفاوتة بين الدول ومستويات تنميتها، وفي نفس الوقت تحترم السياسات والأولويات الوطنية، وقد شملت جميع دول العالم، الدول المتقدمة والدول الناشئة والدول النامية على حد سواء. كما أنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي **(United Nations ،2015)**.

وتبرهن أهداف التنمية المستدامة، البالغ عددها 17 هدفا ،169غاية على اتساع نطاق هذه الخطة العالمية ومدى طموحها. فالمنشود من هذه الأهداف والغايات هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه الأهداف والغايات هي نتاج مشاورات عامة واتصالات مكثفة أجريت على مدى أكثر من سنتين في شتى أنحاء العالم مع المجتمع المدني والجهات الأخرى المصاحبة، وقد أولي فيها اهتمام خاص لأصوات أفقر الفئات وأضعفها وشملت الأهداف العامة للأمم المتحدة على ما يلي:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة. للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9. إقامة بنية تحتية قادرة على الصعود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر أن الأهداف والغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعتزم العمل بها حتى عام 2030، كما أنها تؤكد على نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والتي أرست أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل هذه الخطة الجديدة. وهي تشمل إعلان ريو ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

حقيقة الامر ان نطاق أهداف التنمية المستدامة يتجاوز بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية، فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة على القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، يحدد هذا الإطار مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو يعد أيضاً بإرساء مجتمعات أكثر سلاما قادرة على احتواء جميع شعوب الأرض، وفي غاية الأهمية أيضا أنه يحدد وسائل تنفيذ ذلك. وترتبط الأهداف والغايات الجديدة بروابط عميقة فيما بينها وتشترك في عناصر عديدة، مما يعكس النهج المتكامل. حيث بدأ سريان الأهداف والغايات الجديدة في 1 يناير 2016.

## رؤية مصر2030 للتنمية المستدامة (موقع رئاسة الجمهورية المصري: preidency.eg)

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) محطة أساسية في مسيرة التنمية المستدامة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية، كما تمثل خارطة الطريق التي تستهدف الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة، وتعد أيضاً تجسيدا لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تتبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً.

وتعتبر أول إستراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الإستراتيجية خاصة في الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد وقد تبنت الإستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية التي تبنتها الإستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **(موقع رئاسة الجمهورية المصريpreidency.eg )**

ولقد جسد الدستور المصري اهتمامهاً ملحوظاً بأهداف التنمية المستدامة، وقد ظهر ذلك جلي في تبنيه للعديد من أهدافها على سبيل المثال التعليم والصحة والمساواة وغيرها، وفي الفصل الثاني منه والذي اختص بالمقومات الاقتصادية نصت المادة 27 على "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر **(دستور جمهورية مصر العربية، 2014).**

ولذلك جاءت استراتيجية مصر 2030 أساسا لتحقق التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد 2015 ومع استراتيجية التنمية المستدامة لأفريقيا 2063. وقد بدأ اعداد استراتيجية مصر 2030 في يناير 2014 وتضمنت أربعة مراحل: المرحلة التحضيرية، ومرحلة إعداد التوجهات الرئيسية، ومرحلة اختيار السياسات والبرامج ذات ال أولوية، ومرحلة إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي، وتم عرضها على مجلس الوزراء في ديسمبر 2015.

وقد اعتمدت منهجية التخطيط بالمشاركة في الإعداد، حيث عقدت مجموعة كبيرة من جلسات وورش العمل شارك فيها الخبراء والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الوزارات المختلفة والمنظمات التنموية والتمويل الدولية. كما ضم فريق العمل ممثلين عن مجموعات كبيرة من فئات المجتمع المختلفة، وبعد الانتهاء من كل مرحلة تم التواصل مع الإعلام وإتاحة مخرجات كل المرحلة على الموقع الإلكتروني للوزارة وصفحات التواصل الاجتماعي لتلقي المقترحات والتعليقات، كذلك عرضت الاستراتيجية للحوار المجتمعي في محافل كثيرة محلية ودولية وراجعت كافة الوزارات والهيئات المعنية نتائج عمل مجموعات العمل، وتضمنت الوثيقة النهائية كافة الملاحظات والآراء، وتم إطلاق بواية الكترونية ومواقع للتواصل الاجتماعي لعرض الاستراتيجية والتفاعل مع كافة المواطنين **(بوابة مصر، 2030)**.

تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار اساسي يتحقق من خلاله تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، وقد ركز مفهوم التنمية الذي تتبناه استراتيجية مصر 2030 على الابعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والتي تشكل عشر محاور، حيث تضمن الجانب الاقتصادي على المحور الأول: التنمية الاقتصادية والمحور الثاني: الطاقة والمحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي والمحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، بينما تضمن الجانب الاجتماعي المحور الخامس: العدالة الاجتماعية والمحور السادس: الصحة والمحور السابع: التعليم والتدريب والمحور الثامن: الثقافة، اما الجانب البيئي فقد تضمن المحور التاسع: البيئة والمحور العاشر: التنمية العمرانية، وقد تم وضع أهداف عامة تنقسم إلى اهداف فرعية محدده بكميات مستهدفة ومزودة بمؤشرات لقياس لمتابعة الأداء. كذلك شملت التحديات التي تحول دون تحقيق المستهدفات الكمية وبرامج وسياسات ومشروعات تتصدي للتحديات تطبق في ضوء مدى نجاح التنفيذ.

والجدير بالذكر أن صياغة الأهداف العامة والفرعية لاستراتيجية مصر 2030 تتوافق إلى حد كبير للغاية مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها (**موقع مجلس الوزراء المصري: cabmas.gov.eg**).

## الرؤية الاستراتيجية للبيئة المصرية حتى عام 2030

تستهدف الرؤية أن يكون البعد البيئي محوراً أساساً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها ويعمل علي تنوع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية ويساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة والقضاء على الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير فرص عمل جديدة والقضاء علي الفقر ويحقق عدالة مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري **(وزارة الدولة لشئون التنمية، 2017).**

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام 2030، أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويضمن عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

مما سبق يتضح أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام 2030 تستهدف تحديد آليات تشجيع الاستثمار في الموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية بهدف دعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة ومن ثم تحدد هذه الرؤية الاستراتيجية سبل تحقيق نهضة اقتصادية شاملة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وفي بيئة نظيفة، كما تشير الرؤية الاستراتيجية إلى أهم القضايا ذات الأولوية حتى عام 2030، وكيفية التعامل معها، وفي ضوء الدور الرائد لمصر إقليميا ودوليا، تعطي الرؤية الاستراتيجية أهمية قصوى في التأكيد على دور مصر وموقفها من القضايا البيئية على المستوى الدولي وتتماش هذه الرؤية مع الأهداف الأممية التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والتي تعتبر البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة فضلاً عن تحديد مجموعة من القضايا الي يتم معالجتها من خلال الأهداف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، والتي تتعلق بالتصدي للتغير المناخي وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وحماية التنوع البيولوجي.

**الأهداف الاستراتيجية للبيئة حتى عام 2030 (موقع وازرة التخطيط والتنمية الاقتصاديةmed.gov.eg)**

**الهدف الأول: الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة**

ويختص هذا الهدف بتحقيق الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية والتي تشمل الهواء والمياه والطاقة والأراضي بما تحويه من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية مع التركيز على الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي لما لهذه القضية من أثر على الأمن القومي خصوصا مع دخول مصر مرحلة الفقر المائي، هذا بالإضافة إلى أثار التغيرات المناخية والزيادة السكانية المتوقعة التي ستؤدي لتزايد حجم الطلب مع ثبات الموارد المائية المتوفرة ومن ثم العجز عن تلبية احتياجات المواطنين والانشطة الإنتاجية **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مصر أرقام 2015).**

**الهدف الثاني: الحد من تلوث البيئة والإدارة المتكاملة للمخلفات.**

وقد تم التركيز في هذا الهدف على قضيتين رئيسيتين: القضية الأول هي الحد من تلوث الهواء عن طريق خفض أحمال تلوث الهواء، أما القضية الثانية فتتعلق بالتلوث البيئي الناتج عن المخلفات مع التركيز على المخالفات الصلبة البلدية والمخلفات الخطرة، وذلك بهدف تغيير أسلوب التعامل مع المخلفات الصلبة البلدية على أنها تمثل عبء على الدولة إلى منظومة مستدامة اقتصاديا تعظم استغلال الموارد الطبيعية أما بالنسبة للمخلفات الخطرة فتنطوي على أضرار جسيمة على صحة المواطنين والسلامة البيئية عموما وأن مقدار ما يتم التخلص منه بشكل صحي منها يمثل نسبة قليلة لا تجاوز 1% ومع النهضة التنموية المرتقبة أصبح من الضروري مراقبة وتطوير منظومة إدارة المخلفات الخطرة للحد من أثارها الصحية والبيئية.

**الهدف الثالث: التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والإدارة الرشيدة والمستدامة لها**

ويتناول التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ما يتضمنه من بيئات طبيعية سواء برية أو مائية ومناطق ساحلية ويتم التركيز في هذا الهدف على تطوير المحميات الطبيعية والتي تعد الأداة الأكثر أهمية وفاعلية للمحافظة على التنوع الحيوي.

**الهدف الرابع: التزام مصر بالاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية ووضع الآليات الازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السيات المحلية**

قد تم تصنيف الاتفاقيات ذات الأولوية بناء على أهمية التزاماتنا الدولية والأولوية الوطنية وعدد المشروعات والأنشطة الملازمة لكل اتفاقية فتأتى المجموعة الأولى لتضم اتفاقيات ريو 1992 والتي تضمنت اتفاقيات الأمم المتحدة لتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر وأهمية الاتفاقيات في التكامل والتداخل فيما بينها لدفع عجلة التنمية المستدامة في الدول الموقعة على الاتفاقيات وتأتى المجموعة الثانية من الاتفاقيات الخاصة بالمواد والنفايات والمخلفات الخطرة وتأكل طبقة الأوزون والتلوث البحري كأداة أخرى لتستكمل المنظومة في الحد من التلوث جنباً الى جنب مع الاتفاقيات المعنية بالحفاظ على الموارد الطبيعية ويتم قياس مستوى تقدم مصر في الاتفاقيات الدولية عن طريق عدد الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ.

## التحديات الخاصة بقطاع البيئة في مصر

تنقسم التحديات الخاصة بقطاع البيئة والتي تواجه مصر إلى ثلاث مجموعات رئيسية وذلك كما يلي:

**المجموعة الأولى**

تتصف منها بتأثيرها العالي والسهولة النسبية المتحكم فيها، ولذلك تستحوذ على الاهتمام الأكبر لإمكانية مواجهتها والتغلب عليها بشكل أسرع وأيسر من غيرها.

وتشمل ما يلي:

**عدم اتباع منهج متكامل تشاركي يضمن دمج البعد الاجتماعي والبيئي مع البعد الاقتصادي**

حيث لا يوجد تكامل السياسات واستراتيجيات الوزارات المختلفة وعدم مشاركة أصحاب المصلحة في إعداد السياسات والخطط والبرامج.

**الهدر في استخدام المياه**

حيث يمثل عدم الترشيد في استهلاك المياه في كافة القطاعات المستهلكة خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان خطراً كبيراً على الموارد المائية الدولية وتهديدا للأمن المائي بها على الجانب الأخر، فإنه مع الارتفاع المتوقع في معدلات الطلب على استخدام المياه نتيجة الزيادة السكانية واحتمالات تأثير التغيرات المناخية مع ثبات حصة مصر من مياه النيل تصبح مجهودات ترشيد استهلاك المياه والبحث عن مصادر أخرى غير تقليدية ضرورة قومية.

**ضعف السياسات العقابية والحوافز الاقتصادية لتشجيع القطاع الخاص على توفيق أوضاعه البيئية**

مما يؤدي إلى تزايد أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، بينما في حالة وجود حزمة السياسات اللازمة يمكن تضمين القطاع الخاص كمشارك أساسي في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

**التغيرات المناخية**

حيث تمثل ظاهرة التغيرات المناخية أخطاراً واضحة على الموارد المائية بمصر، وينقسم هذا التأثير إلى شقين: الشق الأول متعلق بالمناطق الساحلية والتي هي

معرضة لارتفاع منسوب المياه وإحداث أضرار اقتصادية واجتماعية على المناطق الساحلية، أما الشق الثاني فيتعلق بتدفق المياه لنهر النيل والتي اختلفت الأبحاث العلمية حول إن كان الأرجح زيادة نسبة التدفقات أو انخفاضها، وفي الحالتين يتطلب الأمر تدخلاً للتكيف مع أي من الوضعين حال حدوثه.

**تدهور حالة شبكتي الترع والمصارف**

حيث تحتاج هذه الشبكات إلى إعادة تجديد وعناية كبيرة، حيث انتشرت التعديات عليها سواء بفتحات ري مخالفة أو إلقاء الصرف الصحي والصناعي فيهما مما أدى إلى تلوث مياههما وتفشي نقص المياه في نهايات الترع مما يؤثر بشكل عام على كفاءة استخدام الموارد المائية.

**الاستخدام الجائر للخزان الجوفي**

حيث يمثل ذلك تهديداً للأمن المائي حيث يتم الضغط على الموارد المائية غير المتجددة دون أن يتم استعاضتها مع الأهمية القصوى لتلك المياه الجوفية كمخزون استراتيجي.

**الحرق المكشوف للمخلفات بأنواعها المختلفة (بلدية أو زراعية)**

الذي يمثل سبباً رئيسياً من أسباب الانبعاثات الملوثة للهواء والتي ينتج عنها أثار بيئية وصحية سلبية، يرجع ذلك التحدي إلى ضعف منظومة جمع وتدوير والتخلص من المخلفات إلى جانب تدني مستوى الوعي المجتمعي بخطورة تلك الممارسات

**ضعف العمالة الفنية المدربة في مجال تدوير المخلفات**

ما يؤدي إلى ضعف كفاءة منظومة التدوير مما ينتج عنه عدم تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتوفرة.

**ضعف السياسات التحفيزية لتشجيع الإنتاج الأخضر**

حيث أدى ضعف وجود السياسات التحفيزية للقطاع الخاص لاتباع أساليب إنتاج خضراء صديقة للبيئة تنسم بكفاءة إدارة الموارد الطبيعية مع ترشيد استخدام الطاقة إلى عزوف القطاع الخاص عن هذا النمط من الإنتاج وتأخر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول المتقدمة.

**المجموعة الثانية**

والتي تتسم بالانخفاض النسبي في تأثيرها أو في قدرة التحكم فيها، وتتضمن:

**ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتدوير المخلفات الصلبة مع عدم وجود آليات لتشجيعه على المشاركة**

قد أدى ذلك إلى تزايد الحمل المادي على الدولة لإدارة منظومة المخلفات الصلبة سواء بالجمع أو التدوير، مما ينتج عنه تفاقم مشكلة تراكمات المخلفات الصلبة في الأحياء والمدن المختلفة ومحاولة التخلص منها بطرق غير آمنة مما يؤثر سلبا على البيئة وصحة المواطنين.

**ارتفاع التكلفة المطلوبة لإدخال واستخدام تكنولوجيات حديثة لتحلية أو معالجة المياه**

يمثل ذلك تحديا أمام تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المالية في التقليدية والتي يجب زيادة نسبة الاعتماد عليها لتخفيف العمل على الموارد المائية العدية ولمواجهة الطلب المتزايد.

**ممارسات الصيد الجائر**

أدى عدم تطبيق القانون الخاص بمنع التعديات على المحميات الطبيعية والبيئات الساحلية وتزايد ممارسات الصيد الجائر إلى تأثير سلبي على حالة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وأرصدة الثروة السمكية في مصر وخاصة في الفترة الأخيرة والتي اتسمت بالانفلات الأمني في البلاد.

**ارتفاع تكلفة الجمع والنقل للمخلفات الصلبة**

مما يؤثر على كفاءة جمع هذه المخلفات وخاصة المخلفات البلدية حيث تصل كفاءة جمعها إلى أقل من 60% من إجمالي المخلفات المتولدة، مما يوجب البحث عن تنويع مصادر التمويل لضمان استدامة منظومة إدارة المخلفات.

**تجزئة عمل المؤسسات بقطاع المياه**

حيث يوجد تداخل وعدم وضوح بين أدوار وصلاحيات الجهات الحاكمة لقطاع الموارد المائية في مصر والتي تتمثل في وزارتي الموارد المائية والري، ووزارة الإسكان، مما ينتج عنه ضعف كفاءة إدارة الموارد المائية نتيجة للتضاربات مع ضعف الجهود التنسيقية فيما بينها.

**عدم توفر التمويل اللازم لمحطات رصد الملوثات والانبعاثات وتنفيذ خطط خفض أحمال تلوث الهواء**

مما أدى إلى ارتفاع عبئها المادي على الدولة وما يهدد استدامتها، وتأخر مستوى تقدم ذلك البرامج وزيادة ملوثات الهواء ما لها من آثار سلبية على البيئة وصحة المواطنين، كما أن ضعف الموارد التمويلية للتوسع في إنشاء محطات رصد الملوثات يضعف القدرة على قياس ومتابعة مستويات التلوث لدعم اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية اللازمة، فضلاً عن رفع كفاءة العاملين بهذه المراصد لضمان إصدار التقارير الصحيحة والدقيقة.

**نقص التمويل لرصد التنوع البيولوجي وإدارة المحميات**

أدى إلى ضعف كفاءة جهود التنوع البيولوجي وتأخر مصر في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى.

**عدم وجود سياسات تحفيزية لتشجيع الأفراد على استخدام مركبات تعمل بالغاز الطبيعي**

حيث تعد وسائل النقل والمواصلات التقليدية المعتمدة على المواد البترولية من أهم عناصر تلوث الهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة التي تسهم في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري، فعدم تبني الدولة لسياسات تشجع المواطنين والمؤسسات على استخدام الغاز الطبيعي كبديل أقل ضرراً للبيئة، وكذلك استخدام مركبات صديقة للبيئة مثل الدراجات يمثل تحديا ينتج عنه زيادة استخدام وسائل النقل والمواصلات التقليدية بما لها من أضرار سبق ذكرها.

**ضعف نظام المعلومات في مجال المخلفات**

حيث أن عدم شمولية ودقة البيانات المتعلقة بمنظومة إدارة المخلفات يؤثر سلبا على كفاءة إدارة المنظومة واتخاذ الإجراءات والقرارات الملاءمة بشأنها

**ضعف إدماج المجتمع المدني في جهود حماية التنوع البيولوجي**

حيث أن عدم توسيع دائرة المنتفعين من جهود حماية التنوع البيولوجي والمهتمين بها لتشمل المجتمع المدني يؤدي إلى تضاعف عبء الحماية على الدولة وحدها ويؤثر على كفاءة تلك الجهود.

**عدم تضمين سعر تكلفة المياه في المنتجات المختلفة**

يعد من العوامل التي شجعت على عدم تحقيق أقصى كفاءة من استخدام الموارد المائية وأدى إلى ضعف التوسعات في البنية التحتية لضمان استدامة منظومة المياه.

**تهالك كفاءة خطوط نقل المياه الحالية**

حيث يؤدي إلى هدر كميات من المياه العذبة والتي تم معالجتها مما يؤثر على زيادة الطلب على الموارد المائية عن الطلب الحقيقي بسبب المياه المفقودة خلال عملية النقل.

**عدم تحديد ميزانية مستقلة لإدارة المخلفات الصلبة طبقا لأولويات الإنفاق الحكومي**

أدى إلى ضعف كفاءة العمل بهذا القطاع.

**الزيادة غير المنظمة في معدلات تنمية المناطق الساحلية**

حيث يواجه البحر الأحمر بصفة خاصة زيادة غير منظمة في معدلات التنمية والعديد من الأنشطة مثل الغوص، ورسوم المراكب، وانتشار المراسي والمارينات، والحفر والتعدين والاستكشافات البترولية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر على التنوع البيولوجي بالبحر الأحمر والموارد الطبيعية والنظم البيئية مثل الشعاب المرجانية وغابات المانجروف.

**ضعف إجراءات حماية المناطق الساحلية**

مما ينتج عنه تعرض هذه المناطق للعديد من التهديدات البيئية مثل ظاهرة نحر الشواطئ والتي قد تؤدي إلى فقدان الأراضي وارتفاع منسوب مياه البحر المتوقع نتيجة ظاهرة التغير المناخي والذي قد يؤدي لعواقب جسيمة على اقتصاد البلاد.

**ضعف آليات مراقبة وقياس معدل الانبعاثات لعناصر المواد المستنفدة للأوزون**

مما ينتج عنه ضعف في كفاءة إدارة خطط حفضها واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية المطلوبة: وتجدر الإشارة إلى أن جهود خفض معدلات المواد المستنفد للأوزون من الالتزامات الدولية الرئيسية

**المجموعة الثالثة**

تشمل التحديات الأقل من حيث الأولوية، ولكن هذا لا يعني أنها أقل أهمية ويجب البحث عن كيفية التصدي لها:

**إتباع أنماط إنتاج صناعية غير مستدامة ملوثة للبيئة**

حيث أن عدم وضع الأبعاد البيئية في الاعتبار عند تخطيط وإدارة المنشآت الصناعية ينتج عنه منظومة صناعية غير مستدامة تساهم في تلوث الموارد الطبيعية وضعف كفاءة استخدامها، ويتضمن هذا توليد المخلفات الخطرة مع عدم معالجتها، وعدم ترشيد استخدام الموارد المائية، والاعتماد على موارد طاقة في غير متجددة ومسببة لتلوث الهواء.

**زيادة أعداد مقالب وتجمعات القمامة العشوائية**

مما يحد من قدرة الدولة على إدارة منظومة المخلفات بكفاءة بداية من رصد كميات المخلفات المتولدة إلى جمعها والتعامل معها سواء بالتدوير أو التخلص النهائي.

**ضعف دعم منظومة البحث العلمي لتحقيق الاستدامة البيئية**

حيث لا توجد سياسة واضحة وآليات فعالة لتوجيه البحث العلمي إلى مجالات الحفاظ على الموارد الطبيعية وصون وحماية البيئة لدعم تحقيق تنمية مستدامة في مصر.

**عدم وجود حافز مجتمعي لتسهيل عمل منظومة إدارة المخلفات**

سواء عن طريق تسهيل عملية التدوير بالفصل من المنبع أو باتباع أساليب استهلاك أكثر استدامة لخفض معدلات المخلفات المتولدة.

**عدم القدرة على الاحتفاظ بالكوادر المدربة في مجال التنوع البيولوجي والمحميات**

حيث إن الحوافز الاقتصادية المقدمة للكوادر البشرية المدربة في مجالات صون التنوع البيولوجي لا تشجع تلك الكوادر على استمرار العمل بالقطاع وتطويره بالإضافة إلى ضعف البرامج التأهيلية والتدريبية المقدمة لهم.

**ضعف المشاركة المجتمعية للمحافظة على البيئة وتدني الوعي البيئي**

يؤدي إلى ضعف كفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتدهور البيئة وما لذلك من تداعيات على الاقتصاد والحالة الاجتماعية والبيئية.

**تعدد الجهات المسئولة عن تنفيذ خطط خفض أحمال تلوث الهواء وضعف القدرة التنسيقية بينه**

يؤدي إلى عدم التكامل بين المشروعات وضعف القدرة على تقييم نتاجها في إطار موحد يعكس مستوي التقدم في تنفذها.

## المراجـــــع


**بن عمر، حافظ (2015).** البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة – العمل، البطالة، الفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلو الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد، 12.

**بوابة مصر، 2030**.

**بيزات، صونيا (2016).** إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات البيئة – الجانب القانوني، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد23.

**جيلالي بن حاج، مغراوة فتيحة (2017).** التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي- دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات كلية، العلوم الاقتصادية، جامعة لونيسي علي، الجزائر، العدد الحادي عشر.

**الحاق، رضوان أحمد (1978).** حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

**دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤).**

**رشيد، سالمي (2006).** أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر.

**رؤية مصر (2030) مجلس الوزراء.**

**الزيني، أحمد فاروق محمد (2017).** القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الخامس "القانون والبيئة"، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

**عبد الغنى، حسونة (2013).** الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

**عبد الغنى، محمد فتحي (2020).** تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاد ونتاجه على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، ص412.

**فوسلير، كلود و جيمس، بتر (2001).** إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة علا أحمد إصلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة.

**كمال، ديب (2014).** أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص27.

**اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (مستقبلنا المشترك): ترجمة محمد كامل عارف (1989).** سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 142، أكتوبر.

**محب الدين، محمد مؤنس (1990).** البيئة في القانون الجنائي، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

**مليكة، قادري (2018).** دور الحوكمة في تفعيل التنمية المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الخضر، الجزائر، العدد 6، ص160.

**موسشيت، دوجلاس (2000).** مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لاستثمارات الثقافية، القاهرة.

**موقع** www.Unicef.org

**موقع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر أرقام 2015**. capmas.gov.eg

**موقع رئاسة الجمهورية المصري** preidency.eg

**موقع مجلس الوزراء المصري** cabmas.gov.eg

**موقع وازرة التخطيط والتنمية الاقتصادية** med.gov.eg

موقع وزارة البيئة المصرية-جهاز شئون البيئة المصرية على شبكة الأنترنت: eeaa.gov.eg

**هلال، أشرف (2005).** جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة.

**هياجنه، عبدالناصر زياد (2002).** القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

**وزارة الدولة لشئون التنمية، جهاز شئون البيئة.** طبقاً لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئي 2002-2017.

**يوسف، محمد صافي (2007).** مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية، دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة.

**United Nations** (2015).

## .المخلص العربي

# إشكالية تحقيق التنمية المستدامة أمام ضرورة المحافظة على البيئة في ضوء رؤية مصر 2030

**شرف محمد إبراهيم محمد غنيم[1]، الحسيني سليمان جاد[2]، رياض إسماعيل مصطفى رضوان[3]، مروان مصطفى حسن[4]**

1. قسم العلوم الإدارية والقانونية والاقتصادية البيئية، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش، مصر.
2. قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مصر.
3. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.
4. قسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة العريش، مصر.

لتحقيق التنمية المستدامة لابد من القيام ببعض الأجراءات وهي إصدار التشريعات أو التوقيع علي المعاهدات والإتفاقيات الخاصة بحماية البيئة وذلك من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية، حيث أن التنمية تقوم علي إستغلال الموارد البيئية والثروات الطبيعية الموجودة في البيئة ويؤدي هذا الإستغلال في أغلب الأحيان الي تدهور يصيب هذه الموارد والثروات. وتبين من رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 أنها تستهدف تحديد آليات تشجيع الاستثمار في الموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية بهدف دعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة ومن ثم تحدد هذه الرؤية الاستراتيجية سبل تحقيق نهضة إقتصادية شاملة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وفي بيئة نظيفة، كما تشير الرؤية الاستراتيجية إلى أهم القضايا ذات الأولوية حتى عام 2030، وكيفية التعامل معها، وفي ضوء الدور الرائد لمصر إقليميا ودوليا، تعطي الرؤية الاستراتيجية أهمية قصوى في التأكيد على دور مصر وموقفها من القضايا البيئية على المستوى الدولي وتتماش هذه الرؤية مع الأهداف الأممية التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والتي تعتبر البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة فضلاً عن تحديد مجموعة من القضايا الي يتم معالجتها من خلال الأهداف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، والتي تتعلق بالتصدي للتغير المناخي وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وحماية التنوع البيولوجي.

**الكلمات الاسترشادية:** التنمية المستدامة، البيئة، رؤية مصر2030.

**REVIEWERS:**
**Dr. Ahmed Dahshan** | ahmeddhshan@gmail.com
Dept. Econ. and Econ. Legislation, Fac. Law, Zagazig Univ. Egypt.
**Dr. Khaled Anwar Laban** | khaledlaban@zu.edu.eg
Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt.